

## محضر ندوة عامة مع المجالس التصديرية

يوم الأربعاء ٣١ أكتوبر ٢٠١٨

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة عامة في تمام الساعة الثالثة عصراً يوم الأربعاء الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠١٨، برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية، وحضور المهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة التصدير بالجمعية وحضور عدد من السادة رؤساء وممثلي المجالس التصديرية التالية:

١. المجلس التصديري للجلود والمنتجات الجلدية
٢. المجلس التصديري للصناعات الغذائية
٣. المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة
٤. المجلس التصديري للصناعات الهندسية والإلكترونية
٥. المجلس التصديري للغزل والمنسوجات
٦. المجلس التصديري للمفروشات المنزلية
٧. المجلس التصديري للملابس الجاهزة
٨. المجلس التصديري للمنتجات الخشبية والأثاث
٩. المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات

بغرض إستعراض ومناقشة:

**” الآثار السلبية الناتجة عن تفاقم المديونية المستحقة على صندوق مساندة الصادرات لجميع**

**القطاعات التصديرية ومدى تضارب ذلك مع السياسة المعلنة من الدولة**

**لمساندة هذا القطاع الحيوي الهام**

**بدأ اللقاء بكلمة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية**، مرحباً بالسادة الحضور، وقد أشار سيادته إلى ما حدث من قيام جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بصحبة قوات من جهاز الشرطة بمداهمة بوليسية لمقر المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، ومن قبلها لغرف تجارية وصناعية ومجالس تصديرية، وذلك بالرغم من كونها هيئات عامة خدمية وهو الأمر الذي من شأنه فقدان الثقة بين مجتمع الأعمال والحكومة وتدمير المناخ التصديري والاستثماري .

كما أكد سيادته أن تلك الإجراءات تبعث برسالة عدم طمأنة للمستوردين من السوق المصري وكافة المستثمرين المتعاملين معه بالداخل والخارج، كما سيؤدي إلى خسارة أسواق بذل فيها الكثير من الجهد والوقت لاكتسابها وما يمثله ذلك من أحد أهم مصادر العملة الأجنبية ، وكلنا نعلم أننا في أمس الحاجة لتلك المصادر الدولارية.

## **ثم تم فتح باب المناقشة للسادة الحضور من ممثلي المجالس التصديرية المختلفة ، حيث تم تناول النقاط الهامة التالية:**

- تمت الإشارة إلى أن وزارة المالية لا تضع المساندة التصديرية كأولوية للتنفيذ خلال الفترة الراهنة، وهو ما يمثل عبء كبير على المصدرين الذين يعانون من التكاليف الكبيرة للعملية التصديرية، وذلك بالرغم من الأهمية القومية لقطاع التصدير في مصر الذي يعد أحد أهم مصادر العملة الأجنبية.
- تم التأكيد على أن قطاع الصادرات في مصر يقوم بدوره معتمداً بشكل كبير على المساندة التصديرية من الدولة، والتي تحولت إلى مستحقات مالية للمصدرين لدى وزارة المالية ويصعب الحصول عليها خلال الفترة الراهنة، حيث وصل حجم المتأخرات لدى وزارة المالية إلى نحو ٨ مليار جنيه مصري .
- تم التأكيد على أن المساندة التصديرية لا تمثل دعماً ولكنها تعتبر رد لجزء من الأعباء التي يتحملها المصدرين في سبيل إتمام العملية التصديرية ونشر السلع والمنتجات المصرية في السوق الخارجية بجودة عالية، وبالتالي جلب العملة الأجنبية للدولة.
- تمت الإشارة إلى أن إرتفاع التكاليف على المصنعين والمصدرين قد أدى إلى الإستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة، الأمر الذي أدى إلى تقليص عمليات الإنتاج، وبالتالي إرتفاع حجم المديونيات.
- تم التأكيد على أهمية ضرورة إلتفات الدولة وحرصها على تقديم المساندة التصديرية للمصدرين والمصنعين، لما لذلك من دور كبير في زيادة الدخل من العملة الصعبة للدولة، فقد أصبحت منافسة الصادرات المصرية غير متوازنة أمام صادرات الدول الأخرى التي تساند قطاعاتها التصديرية.
- تم التأكيد على ضرورة عمل بيان إستغاثة جماعي في كافة وسائل الإعلام باسم كافة المجالس التصديرية، لمناشدة السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بالإلتفات لهذا الأمر.
- تم التأكيد على أهمية عرض دراسات إسترشادية على كافة المسؤولين ، تتضمن في بدايتها ما يوفره قطاع التصدير من عمالة كثيفة لقطاعي الصناعة والتصدير، وعدد الشركات التي يضمها كل مجلس تصديري لتوضيح مدى الضرر على قطاع كبير من مجتمع الأعمال، على أن تشير الدراسة إلى النسب والأرقام الخاصة بالدخل للدولة الذي سيوفره قطاع التصدير من العملة الصعبة مقابل كافة مبالغ المساندة التصديرية التي تقدمها الدولة للعاملين بالقطاع.
- تم إقتراح عقد لقاء مع السيد رئيس الجمهورية لمناقشة أزمة مساندة الصادرات وما ينجم عنها من آثار سلبية للدولة، مع عرض دراسة خاصة ببيانات وأرقام الدخل للدولة من العملة الصعبة مقابل

إستحقاق المصدرين لكافة مبالغ المساندة التصديرية، على أن تقوم المجالس التصديرية بتحديث بيانات تلك الدراسة المعدة من قبل.

- كما تم الإقتراح بضرورة عقد لقاء مع السيد وزير التجارة والصناعة ولجنة الصناعة ولجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب المصري لمناقشة دورهم ومسؤوليتهم في تدعيم موقف مجتمع الأعمال المصري للحصول على مساندة الصادرات، حيث أن الصناعة هي الوجه الآخر للتصدير، لذا يجب التأكيد على الآثار السلبية التي تمس الصناعة إذا تعثر التصدير للخارج.
- تم التأكيد على ضرورة البدء في حملات إعلانية للتوضيح والتوعية بأهمية وأولوية دعم الصناعة والتصدير بدلاً من الدعم على الغذاء.

### وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على التوصيات الهامة التالية:

١. إرسال خطاب بمذكرة من المجالس التصديرية مجتمعة إلى السيد وزير التجارة والصناعة يشير إلى كافة الصعوبات التي يعاني منها المصدرين، وذلك في اليوم التالي للإجتماع.
٢. إصدار بيان صحفي متفق عليه من قبل كافة المجالس التصديرية، بشأن ما تم من مداخلات لبعض المجالس التصديرية والغرف التجارية والصناعية مؤخراً، ويتم إرساله إلى كافة وسائل الصحافة والإعلام. **(تم ومرفق )**
٣. إرسال خطاب بمذكرة من المجالس التصديرية إلى السيد رئيس الوزراء، في خلال أسبوع من تاريخه، والتنسيق لعقد لقاء مع سيادته بحضور وزير التجارة والصناعة ووزير المالية وممثلي صندوق دعم الصادرات. **(تم ومرفق )**
٤. تم تشكيل لجنة متابعة (أ. وليد عزب - أ. منار نصر - أ. مها )، تقوم بالمهام التالية :
  - صياغة وإرسال خطابي وزير التجارة والصناعة (في اليوم التالي) ورئيس مجلس الوزراء (بعد أسبوع من تاريخه).
  - تحديث الدراسة الخاصة بالمجالس التصديرية، تتضمن في بدايتها ما يوفره قطاع التصدير من عمالة كثيفة لقطاعي الصناعة والتصدير، وعدد الشركات التي يضمها كل مجلس تصديري لتوضيح مدى الضرر على قطاع كبير من مجتمع الاعمال، على أن تشير الدراسة إلى النسب والأرقام الخاصة بالدخل للدولة الذي سيوفره قطاع التصدير من العملة الصعبة مقابل كافة مبالغ المساندة التصديرية التي تقدمها الدولة للعاملين بالقطاع

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية، بتوجيه الشكر إلى كافة الحضور من رؤساء وممثلي المجالس التصديرية على تشریفهم، ومشاركتهم الفعالة خلال هذا اللقاء المثمر.